

قاعدة خرق الاتساق

"رؤية فلسفية منطقية في استنباط الفرض العلمي من القرآن الكريم"

الدكتور وائل أحمد خليل(*)

خلفية فلسفية : -

إن ما يصطلح عليه بقاعدة "خرق الاتساق" في النصوص القرآنية والذي يكشف عن فروض علمية معينة إنما هو خاصية منطقية تحمل معنى وظيفياً يهدف إلى إثبات أن القرآن الكريم له الحاکمية العلمية المطلقة على الكون ، وليس العكس. فكل محاولة قدمها الإنسان بعقله - من صياغات منطقية ومعرفية - قد استندت على مسلمة ضرورة الاتساق مع الحقيقة الكونية ؛ لتحقيق الضمان المعرفي والتمييز بين ما هو قابل للتحقق صدقاً أو كذباً وما هو فارغ من المعنى أصلاً . لكنها كانت دائماً - أي محاولات إثبات الاتساق هذه - تتم من زاوية معينة للرؤية "seeing aspect" ، أو "الرؤية على نحو ما" "seeing as"⁽¹⁾ الأمر الذي يجعل التناقض يظهر في كل مرة يبلغ فيها اطمئنان الإنسان مبلغاً كبيراً في الظن بإدراك نظام معين أو أنظمة معينة للاتساق الكوني على المستوى الطبيعي أو المستوى الاجتماعي وحتى على المستوى الرياضي ؛ وينسحب ذلك التصور للاتساق الكوني على الصياغات المنطقية لمنظومات الأوليات في التعبير عن الكشف العلمي للحقائق الكونية ؛ ذلك لأن موقف ما أو زاوية الرؤية على نحو - ما هي إلا مناهج تحقق معيار الاتساق نسبة إلى مجال معين وفي حدود معينة ؛ لتصور هذا المجال أو النظام باعتبار أنه بنية وفق المعنى الذي اصطلح عليه أصحاب المذهب البنيوي "structuralism" فإذا ما اتسعت هذه الحدود بفعل تجاوز الكشف العلمي لتصورات النظام المنطقي في علاقات المجال المعين - فسرعان ما يظهر التعارض بين ما تم التسليم به من تصورات النظم المنطقية - وبين ما يمثل كشفاً علمياً جديداً يحقق اتساعاً في حدود المجال ، بنحو قريب الشبه من مقولة "الباراداييم" "paradigm" الدالة على فاعلية النموذج المعرفي التي ذهب إليها "توماس كون" "TH. Kuhn" ، في كتابه "بنية الثورات العلمية The structure of scientific revolutions" ومن تابعه في ذلك. هذا ، ويمكن ملاحظة أن السبب الكامن خلف هذا التعارض المتوالي بين "المجال" باعتباره الإطار الواقعي لفعاليات وجود معين ، وبين "النظام" باعتباره تصورا للنسق المنطقي التنظيمي ؛ وبصدد المجال المعين - نقول إن السبب في هذا التعارض هو عدم القدرة على تحقيق الرؤية الكلية "universal view" لكون دائم ومستمر الاتساع ، الأمر الذي يجعل من المحال أن يكون في مقدور الإنسان وضع مبدأ مطلق في الاتساق ، ومن ثم تحويل هذا المبدأ إلى علم مدون ومخطوط ، دون أن يتاح له السيطرة والسيادة على ما تم وما يتم في الكون والتحكم في مسيرته بوعي مستقبلي . وهذا محال لكون الإنسان ليس خالقاً للكون أصلاً ، فالخالق - وهو الله تعالى - فقط من يمكنه التحكم والتوجيه لما خلق ، وذلك بإرادة منه في ذلك ؛ حيث تختزن كلمة "إرادة" "will" هنا مصطلح "الوعي" بكل مقتضياته. وعلى ذلك لا يمكن حل التعارض اللازم للوعي الإنساني بين "النظام" و"المجال" إلا إذا تحققت لديه الرؤية الكلية بحقيقة الكون في ذاته ؛ لا

(*) أستاذ مساعد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(1) N.R.Hanson- patterns of discovery – Cambridge University "observation".

بافتراضات براديبية تبنى قياسياً على جزينات خضعت في إدراكها وتقييمها إلى موقف ما أو زاوية للرؤية أو رؤية على نحو ما " وفق مقررات علم نفس الجشالت " وإذا كان منهج الإنسان "في الرؤية الجشالتية " يصطلح عليه بالاتساق كخاصية ضرورية للبعد الجزئي للمجال الكوني- فإن الرؤية الكلية التي تضمنها القرآن الكريم ذات خاصية اتساق مطلق ؛ نسبة الى حاكمية القرآن الكريم على المجال الكلي للكون ، ويمكن وصفها باعتبار أن منهج الكشف عنها في كثير من الأحيان أو في جانب كبير منه - هو خرق للاتساق بالنسبة للمعيار الذي تواضع عليه الإنسان وفق الرؤى الجشالتية بصدد تفسير المراكز المحورية التحكمية للدائرة الكلية للكون .

(ب) اشكالية نظرية الاتساق كمبرر منطقي للكشف عن قاعدة خرق الاتساق :-

إن الفروض العلمية المستنبطة بالكيفيات المنهجية المنطقية التي يعطيها القرآن الكريم - تفيد توجيه زاوية البحث التجريبي للتحقق منها وتقريرها على مستوى كونها فرضية موجبة تثبت وجود العلاقة بين المتغيرات ، وفي هذا أيضاً قد تكون الفائدة بتوجيه الإنتباه إلى فروض أخرى متولدة عن البحث في تلك . وعليه، فإن خاصية الاتساق المنطقي المعتاد في البنية التركيبية الداخلية لعناصر النص الحامل للفرض العلمي كانت - في الغالب - هي الإجراء المنهجي المعطى لاستنباط هذه الفروض العلمية ، وذلك بدافع الإعتقاد والتسليم بأن هذه الخاصية للاتساق لا تتجنب التعامل مع العناصر التي تبدو اصطلاحاً عناصر ميتافيزيائية "Metaphysics" في العلم . ولكن الأخذ فقط بقاعدة الاتساق التقليدية - التي تواضع عليها المناطق كمعيار أوحده في الكشف عن الفروض العلمية في التعامل مع الحقائق العلمية المستنبطة من القرآن الكريم - إنما يمثل جانباً من دائرة كلية تتجاوز في جانبها الآخر حد الاتساق التقليدي هذا ، فيكون الإقتصار عليه مؤدياً لمشكلات منهجية منطقية وتفسيرية لتلك النصوص القرآنية التي لا تلتزم بهذا الاتساق التقليدي . ومن تلك المشكلات أن يؤدي هذا إلى القول بأن القرآن الكريم يحمل نوعاً من التناقض الذاتي أو أن تسري على نصوص قرآنية - نظرنا إليها فقط من زاوية معيار الاتساق التقليدي - نفس تلك المشكلات التي سرت على تطبيق هذا المعيار في قضايا المنطق واللغة التي أظهرتها بحوث ودراسات الفلاسفة والمناطق المعاصرين .

فإذا أردنا الحديث عن نظرية الاتساق "coherence theory" فيما يتعلق ببيان صدق القضايا نسبة إلى المعيار الذي تطرحه هذه النظرية لوجدنا أن نظرية الاتساق للصدق كانت تعد سمة مميزة للبناء العقلاني للميتافيزيائيين الكبار نحو "ليبنس" "Leibniz" ، "وسبينوزا" "Spinoza" ، "وهيجل" "Hegel" و"برادلي" "Bradly" ، كما أخذ بها أيضاً العديد من فلاسفة مدرسة الوضعية المنطقية "logical positivism" وقد تركز اهتمام بعضهم حول أنساق الرياضيات البحتة والفيزياء النظرية مثل "نيوراث" "Newrath" و"همبل" "Hembl" ، و"كارناب" "Carnap" .

وطبقاً لنظرية الاتساق فإن ما يمكن أن يقال من أحكام أو اعتقادات أو قضايا - فإنه يثبت كونه صادقاً أو كاذباً باتساقه أو عدم اتساقه مع عام هي عضو فيه ، بحيث ترتبط العناصر المؤلفة لهذا النسق مع بعضها البعض بروابط التضامن المنطقي ؛ كما هو الحال مع عناصر أنساق الرياضيات البحتة ؛ أي : أن الصدق الاتساق هو الاتساق مع البنية العامة للإعتقادات

عن العالم ككل² بل - كما ذهب إلى ذلك "الدفيش فتحجشتاين" Wittgenstein L- إن المعنى والدلالة المعطاة أصلاً لأي من هذه الأحكام أو الإعتقادات أو القضايا والتي تمثل "علامات" "signs" تتخذ هيئة "الجمل" "sentences" - تكتسب من نسق العلامات الخاص باللغة التي تنتمي إليها ، الأمر الذي يستلزم أن يكون فهم جملة ما - يعني فهم سياق كامل للغة ما⁽¹⁾ ، أى أن الاتساق يترتب على تحقيق الفهم الكلي ، حتى يتم إعطاء المعنى لأي من علامات السياق بمفردها ومن ثم يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب وفقاً لهذه النسبة⁽¹⁾.

ومجمل الأمر لدى الداعين إلى نظرية الاتساق - هو أن ما يبرر الاتساق كمعيار للصدق أن الأنساق "systems" الحاملة للعلامات هي بمثابة "تسلسل مترابط من الوقائع العقلية" "A train of mental" باعتبارها فعاليات دالة على أنماط حياتية معينة تختلف عن بعضها اختلافاً اجتماعياً نوعياً ؛ مما يسوغ بدوره لعدم ضرورة التطابق التجريبي مع الوقائع الطبيعي الخارجي حتى تكتسب كل النصوص والأحكام والقضايا قيم صدقها ؛ إذ كما يقول "ويت" "White" - إن معيار الصدق للقضايا التي تمثل عنصراً أو عضواً في نسق يكون هو الاتساق على الأقل مع بعض الأعضاء الآخرين .

ودلالة ذلك أن الحكم أو الاعتقاد يكون صادقاً ليس لأنه يتطابق مع الواقعة الطبيعية، وإنما لأنه يتفق أو يتناسق "Harmonize" مع قوام المعرفة الحاصل لنا العلم بها. ومن هنا يحل مفهوم التماسك "consistency" محل مفهوم التطابق "correspondence" ، وهو ما دعى إلى القول بأن التماسك يعدّ خاصية منطقية تتعلق بالعلاقات بين الأفكار أو الوقائع العقلية "Mental stats" والتي تسمح لنا بأن لانقبل اعتقادات جديدة بكونها صادقة إلا على أساس الطريقة التي تنسقها مع ما تنتمي إليه من نسق كلي لمنط عقلية نسبة لطريقة في الحياة "form of life" وذلك تبعاً للكيفية التي تستخدم بها الإعتقادات كعمليات في هذا النسق⁷.

ولكن يمكن القول بأن نظرية الاتساق بكونها تقوم على المبدأ المنطقي في عدم التناقض كشرط ضروري للصدق ، فهي بذلك لا يمكن أن تؤدي دوراً مطلقاً ومكتملاً بصدد كافة الأنساق على اختلافها النوعي ، فهناك من الأنساق ما يجعل الاقتصاد على معيار الاتساق في الحكم على قضاياها مؤدياً إلى حصول مفارقات ومعضلات منطقية معقدة على نحو مانرى فيما عرف بمفارقة "رسل" "Russell's paradox" في نحو نظرية الأنماط "Type theory" ، إذ يشير "رسل" إلى التناقض القديم حول نوع السؤال القائم بصدد "إبيمنيدس" "Epimenids" ، حيث قال "إبيمنيدس" الكريتي : "إن كل الكريتيين كاذبون . وأن كل ما يقوله الكريتيون من عبارات هي عبارات كاذبة قطعاً" فهل هذا كذب؟ والشكل البسيط لهذا التناقض هو أن يقول رجل "أنا كاذب" فإذا كان كاذباً كان مايقوله صادقاً والعكس بالعكس⁽¹⁾.

كما أمكن التعبير عن هذه المفارقة منطقياً على نحو ما يلي :

(1) السيد نفاذ إشكالية الصدق بين المنطق والفلسفة - الجمعية الفلسفية المصرية 2000 ص235.
(1) Ludwig Wittgenstein - The Blue and Brown Books- Basil Blackwell, oxford, 1960, p.5

(1) B.Russell- Mathematical Logic as Based on the Theory of Types- contemporary in

لنفترض أن w هي فئة الفئات التي لا تنتمي إلى نفسها أو ليست عضواً في ذاتها ، إذن متى ما كانت الفئة x تعني (x هي w) تكافئ (x ليست x) ، فهنا يكون إعطاء x القيمة w فإن (w هي w) سنكافئ (w هي ليست w)⁽²⁾ ولربما كان هذا التناقض هو ما دفع بفيلسوف ومنطقي مثل "فيتجنشتاين" - في نهاية الأمر - إلى التنازل عن فرض صفة اليقين كضرورة للاتساق المعرفي ؛ وذلك بقوله : "إن اليقين ليس شرطاً ضرورياً للمعرفة ؛ إذ يمكن معرفة شيء من دون أن تكون هذه المعرفة يقينية ، بل ويمكن لهذه المعرفة أن تكون خاطئة ، وهذا يجعل المعرفة ليست ممكنة من دون شك ، فالشك الذي لديه غاية معرفية هو جزء من المعرفة"⁽³⁾. وهذا هو نفس المنطلق الذي يدعونا إلى الكشف عن قواعد معيارية أخرى ، بجانب الاتساق التقليدي ، ليس لقياس الصدق العلمي في قضايا نسق معين فحسب وإنما أيضاً لاستنباط فروض علمية من هذا النسق ذي الخصوصية النوعية المتميزة بكونه القرآن العظيم كلام الله تعالى .

(ج) الدلالة المنهجية لقاعدة خرق الاتساق :-

إن استخراج الفرض العلمي من آيات القرآن الكريم يتم إما "بالكشف" عنه برصد الاتساق في بناء العلامات داخل السياق ، باشتراك وتماسك الدلالات وتكاملها ، وفق معناها المستفاد من كيفيات استخدامها في النصوص القرآنية . وإما "بالاستنباط" للفروض "hypothesis" برصد الدلالة وفق القاعدة التي يمكن الاصطلاح عليها بقاعدة "خرق الاتساق" ، باعتبارها تبدو في السياق الواحد باحتوائه على مفردات غير متقابلة الدلالة " أي الكلمة وعكسها المباشر " مما يثير الإنتباه إلى افتراض القانون العلمي الكامن وراء الجمع بين "المتضادات" وليس "المتناقضات" ؛ إذ أن التضاد يسمح ببقاء وحفظ المتضادات في موضع وأن معاً ، بينما يقتضي التناقض بالضرورة رفع أحدهما مع بقاء الآخر . والمقصود هنا أن التضاد في الاتساق يعني اتساق القضية في ايراد الضد والحد الآخر - "الكلمة وعكسها المباشر والمناسب - مثل الهدى / الضلال / الأخذ / الرد ، السلب/ الإيجاب، ونحو ذلك . أما إن كان التضاد في "خرق الاتساق" فإنه يعني - بنحو ما - فعل الإستعارة الدلالية لأحد المتقابلين المتناسبين والمباشرين وردة أو تعليقه على مقابل شاذ - أي بعيد وغير متناسب - مما يحدث خرقاً في الاتساق بالتقابل ، وذلك مثل : الضلال / التذكر، الهدى / النسيان .

هذا ، وقد يجوز القول بأن التفسير العلمي للواقعة في القضية أو النص - وفق هذا المنظور - يحقق الكشف العلمي عنها في كلا المستويين ، فإما أن يتحقق بثبوت العلاقة الإفتراضية الموجبة بين المتغيرات ، ليكون الكشف العلمي بإضافة ثبوت العلاقة على الكيفية المقررة في الفرض ، وإما أن يتحقق بعدم ثبوت العلاقة بين المتغيرات فيكون الكشف العلمي بإثبات فصلها وسلب أحدهما عن الآخر من جهة ، وتقرير ضرورة اقترانها بكيفية مغايرة من جهة أخرى .

ومن جانب آخر يمكن القول أن العلامات الشاذة في السياق القرآني بصدد الفروض العلمية الدالة على حقائقها - إنما توصف بذلك ؛ لكونها تعارضات غير جائزة في مستوى الخبرة الإنسانية ، أما في القرآن الكريم فهي تمثل سياقاً مكتملاً وفق نسق

Logical Theory, I.M.copi, J.Agould, The Macmillan- company-New York, collier Macmillan Limited-⁽²⁾

London,1971,p.135

Ludwig Wittgenstein-On certainty- Basil⁽³⁾

متميز لمستوى كلي . وهي بذلك تمثل فيه اتساقاً ضرورياً ؛ نسبة لطبيعة السياق وخصوصيته . وفي هذا يمكن استخلاص بعض الإشارات في النصوص العلمية تتلخص في المفاهيم التالية:

أولاً: تقسيم العالم إلى مجالات "fields" ومناطق على كافة مستويات وأنواع الموجودات :

"ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل .." سورة الإسراء الآية: 89".

" ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ولئن جنتهم بأية ليقولن الذين كفروا إن أنتم إلا مبطلون "سورة الروم الآية: 58".

ثانياً: لكل مجال - قانون علمي مركزي تدور حوله سائر القوانين الفرعية الأخرى للمجال . والآيات العلمية للقرآن الكريم تكشف عن تلك القوانين المركزية : [إن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون] "سورة البقرة الآية: 164" "وأتيناه من كل شئ سبباً فاتبع سبباً " سورة الكهف الآية : 84- 85". " وفي الأرض آيات للموقنين " "سورة الذاريات آية: 20".

ثالثاً: القانون المركزي هو قانون تحكمي بالضرورة يقوم بإجراء الضبط الشامل للمجال بالتحكم في إنتاج وإدارة القوانين الفرعية داخل الأنساق، باعتبار أن النسق أو المجال مؤلف من عدد من الأنظمة المتعددة داخله؛ وهي نوع من "المتشابهات العائلية" "family resemblance".

رابعاً: إن النص القرآني العلمي يكشف عن القانون المركزي لكل مجال من المجالات ، ومن ثم يحقق ما يعرف في علم التحكم - السيبرنيتيك "Cybernetics" بالتحكم المركزي" قوله تعالى: [سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ..] سورة سبأ الآية: 53- والاشارة هنا إلى قوله تعالى "آياتنا في..". ويمكن القول أن البحث عن "المركزية" بحث قديم منذ فلاسفة اليونان الطبيعيين الأوائل ، ومروراً بتصوير "الحد الأوسط" في المنطق الأرسطي كإشارة أولية لتحقيق مفهوم "المركز التحكمي" .

خامساً: إن من فائدة الرؤية إلى النص القرآني ؛ باعتباره يكشف بالدرجة الأولى عن القوانين المركزية التحكمية : هو أن معرفة هذه القوانين على هيئة فروض تقبل التحقق - من شأنه أن يعجل الكشوفات العلمية الكونية ، كما يحقق درجة عالية من تجنب الآثار السالبة والناجئة عن الجهل بهذه القوانين التحكمية عند الإنتاج الإبداعي من قوانين المجال من جانب العلماء .

سادساً : إن القوانين التحكمية المركزية لا تكشف فحسب عن كيفية الإدارة الميكانيكية والتفاعلية للنظم "orders" داخل النسق - وإنما أيضاً تكشف عن الأبعاد الأخلاقية والقيمية لها.

وربما يبدو هنا أن ثمة تشابهاً بين هذا التصور لمفهوم "المركزية التحكيمية" وبين "البنوية"، ولكن أياً كانت أوجه الشبه؛ إلا أن هنالك فرقاً جوهرياً بينهما؛ إذ أن الحال في البنوية هو أن التفاعل بين البنيات المختلفة يتم عبر الشخصية الكلية للبنية على حساب العناصر؛ فلبنية شخصية مستقلة عن مجموع عناصرها، ولهذا فالتحكم في العناصر يأتي من الإطار الخارجي للبنية. أما في المركزية التحكيمية فيكون لكل عنصر في النسق حقّ التفاعل مع أي عنصر آخر في نسق مغاير؛ وفق ما يفرضه قانون كل عنصر، وهنا يكون التحكم نابعاً من النقطة المركزية والتي تمثل القانون التحكيمي الضابط داخل النسق.

وأخيراً، يمكن في هذا الصدد استنباط عدد من المفاهيم الأساسية التي تؤدي فيها القواعد المنطقية فعلها في الاتساق وخرق الاتساق، وهذه المفاهيم هي:

1/ **المجال field** وهو البناء الكلي لحالة كائنات أو أشياء ترتبط مع بعضها البعض مثل متشابهات عائلية يسيرها عدد من القوانين الفرعية تحت إدارة وتحكم قانون مركزي.

2/ **النسق system**: وهو الشكل أو الإطار أو التعبير المنطقي على نمط فعاليات المجال، والذي يمكن صياغته والتعبير عنه - أي النسق - وفق علاقات منطقية رياضية مجردة، ويتألف النسق من عدد من الأنظمة، وهي المتعلقة بالاختلافات والفروق الفردية بين الكائنات والأشياء داخل المجال، وتتبع في إدارتها إلى القوانين الفرعية.

3/ **النظام أو الأنظمة "orders"**: وهي الوحدات الصغرى في تآلف المجالات، ويعبر عنها من خلال النسق، وتتعلق بمعدلات التوزيع الفردي لبرامج الطاقة.

ومن النماذج التحليلية لقاعدة خرق الاتساق ما يمكن أن يفهم أولاً من الآية

282 في سورة البقرة قوله تعالى: [.. واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ..]

إن الله تعالى قضى أن امرأتين هما وحدة القياس الأولى في مقابل رجل واحد بصدد بعض الفعاليات الحياتية، ونموذج ذلك يمكن استنباطه من تقرير مكافأة شهادة الرجل الواحد بشهادة امرأتين، وكان تبرير ذلك في الآية هو مثال واضح لاستنباط الفرض العلمي عن طريق منهج الكشف عن خرق الاتساق في علاقة مقدم الآية بتاليها، فالشاهد أن علامة "تضل" يقابلها اتساقاً علامة "الهدى"، وعلامة "التذكر" يقابلها اتساقاً علامة "النسيان"، ولكن خرق هذا الاتساق التقليدي في سياق الآية الواحدة - وفق خصوصية الاتساق القرآني - بوضع علامة "الضلال" كمقدم، وعلامة "التذكر" كتالي لها - يثير هنا - بنوع من الضرورة - فرضاً علمياً مفاده: أن المرأة لاتنسى بل تضل، فإذا ضلت إحداهن لا تستطيع الأخرى أن تهديها وإنما فقط تذكر. فإذا وضعنا صفة الرجل التي قررها الله تعالى بنص قوله في سورة الاحزاب - الآية 4: " **ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه**". عندئذ يمكن أن يكتمل بناء الفرض بإمكانية تقسيم العقل الإنساني بناءً على نوعي الحالة العقلية؛ وهما: الحالة العقلية الانفعالية وهي حالة الـ "Mind"، والتي يستجيب فيها القلب بزيادة ونقصان معدلات ضخ الدم نتيجة للمؤثرات

الانفعالية العاطفية ، وهو يسمح بالتعامل مع مفهوم القلب في الآية المذكورة باعتباره رمزاً للحالة العقلية "Mind" ، لأنه يتأثر بمتغيرات هذا العقل متأثراً مباشراً ثم ينقل هذا التأثير الى عموم الجسد ، والحالة العقلية الأخرى وهي الحالة العقلية المنطقية الحسابية ، أى : حالة الـ "Reason" والتي لا تتعامل برود الأفعال وإنما بالاستنباط المنطقي بترتيب النتائج على المقدمات في حدود الواقع الموضوعي بغض النظر عن الاستجابات الوجدانية . ولعل مما يمكن أن يستفاد من الآية القرآنية المذكورة أخيراً أن الحالة العقلية الانفعالية لدى الرجل هي ثلث العقل لديه ؛ وليس الثلثين ، وهو ما قد يفهم من الإشارة "من قلبين" ، وبالتالي تحتل الحالة العقلية المنطقية الحسابية من العقل لديه مقدار الثلثين . وبناءً على تخصيص الرجل بأنه ليس لديه من قلبين في جوفه ، تكون المرأة في المقابل قد أخذ القلب أو الحالة العقلية الانفعالية من عقلها الثلثين ؛ في مقابل الثلث للحالة العقلية المنطقية الحسابية لديها ، والإشارة هنا إلى المثال الواضح في قاعدة خرق الاتساق في قوله تعالى [إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما] سورة التحريم الآية : 4 . وذلك أن الاتساق يقتضي التنبيه للقلب تبعاً لتنبيه المرأتين وتنبيه التوبة ، فيكون الاصل "قلباكما" تبعاً لـ "تتوبا" . وهنا يكمن خرق الاتساق المؤكد للفرض المقدم . وما قد يفهم من هذا أن ثلث الحالة العقلية المنطقية الحسابية لدى إحداهن وثلث الحالة العقلية لدى الأخرى تعطي في مجموعها الحالة العقلية المنطقية الحسابية لدى رجل واحد ؛ وهي ما تمثل ثلثي العقل لديه . ويمكن التحقق من هذا الفرض بإجراء اختبارات التوجيه التلقائي للانتباه وقياس تأثير ذبذبات موجات التفكير على المجال الكهرومغناطيسي ، إضافة إلى رصد شدة الاستجابة الانفعالية على وظائف الأعضاء بصدد موضوع معين لدى كل من الرجل والمرأة . فإذا ما ثبت ذلك بالتحقق التجريبي - أمكن استنباط تفسير راجح بصدد مسألة قوامه الرجل على المرأة بما فضل الله بعضهم على بعض ؛ وذلك بنص من سورة النساء - الآية 34 قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ... " وهذا قد لا يعني أفضلية في الجنس أو النوع الطبيعي ؛ وإنما قد تكون - على الأرجح - أفضلية وظيفية ضرورية في مجالات وظيفية معينة . إذن يمكن أن يتكون هنا فرض علمي دال على قانون مركزي تحكيمي جراء الكشف عن خرق الاتساق التقليدي في اشتراك العلامات المتقابلة في سياقها "تضل/ تذكر/ تتوبا/ قلوبكما" ، وأن هذا القانون المركزي التحكيمي يقع على نظامين متباينين "الرجل/ المرأة" داخل نسق واحد "الإنسان".

ومما تجدر ملاحظته كذلك - من جهة أخرى - بصدد قاعدة خرق الاتساق في هذه الأمثلة - وعلى وجه العموم - أن السمات المميزة لهذه القاعدة هو حصول الخرق داخل متشابهات عائلية لنسق ما ، ونعني بـ "المتشابهات العائلية" family resemblance" هنا هو الإنتماء اللفظي والدلالي لبعد لغوي معين في إطار كيفية الاستخدام للغة عادية أو طبيعية ، مما يشير إلى أن العلامات المتقابلة إنما هي بالضرورة تنتمي إلى عائلة لفظية واحدة وترتبط فيما بينها داخل هذه العائلة بتشابه دلالي في الاستخدام (1) ، ومثال ذلك أن التشابه الدلالي في الآية الكريمة يمكن أن يكون قائماً بين علامتي :

الضلال / التذكر - الهدى/ النسيان

(1) L.Wittgenstein- Remarks on the Foundations of Mathematics-p.299.

مما يعنى انتمائهما إلى عائلة لفظية / دلالية واحدة ؛ حتى ولو لم يكن هنالك اتساق تقليدي في تقابلهما معاً . بينما يمكن أن ينعلم التشابه الدلالي بين علامتين مثل : الهدى / القتل مما يعنى عدم إمكانية اشتراكهما في عائلة لفظية واحدة . كما أن المقصود بالمشابهة : الحدود التى يتاح في داخلها التعدد الدلالي لكيفيات الاستخدام للعلامة اللغوية "linguistic" فلا تخرج كيفية استخدام معينة لعلامة عن حقلها الدلالي ولا تنقل إلى حقل آخر ، وإلا أدى ذلك إلى تفكيك لايسمح بقيام سياق أصلا ؛ وذلك مثل القول : "رأيت اللوجود". وأن هذا "الحقل الدلالي" يحوي في داخله أبعاداً ومستويات متعددة توضحها كيفيات الاستخدام المتغايرة للعلامة ؛ الأمر الذى يمنحها معناها نسبة إلى طريقة أو نمط معين للحياة .

(د) خاتمة :-

يمكن القول أن قاعدة الاتساق هى قاعدة عامة ترد في القرآن الكريم وفى غيره ، أما قاعدة خرق الاتساق فهى خاصة بالقرآن الكريم دون سواه ، لذا يمكن ختاماً ملاحظة أن قاعدة الاتساق تمثل فاعلية منهجية وصفية بكونها تشير على نحو مباشر إلى "واقعة طبيعية" "natural" في العلم الخارجى على هيئة الوصف المباشر ، وهذا لا يستلزم استنباطاً للفرض العلمى بقدر ما هو تقرير لحقيقة علمية . أما قاعدة خرق الاتساق فإنها تمثل فاعلية منهجية استنباطية بكونها إشارة غير مباشرة إلى ما يمكن الاستدلال عليه منطقياً وتكوينه بالقياس ثم نقله بعد إلى حيز الفرض العلمى ، فالسياق هنا لا يأتي تقريراً وافياً مباشراً لحقيقة علمية ؛ وإنما هو عرض لحكم "judgment" مترتب بالضرورة على هذه الحقيقة العلمية .